

قرار :

مادة ١ - تنقل الاختصاصات المخولة لوزير الحرية في المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه الى وزير التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - تنقل الاختصاصات المخولة لوزير الحرية في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢١ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه الى وزير التموين والتجارة الداخلية ، كما تنقل الاختصاصات المخولة لمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك في المواد ٣ و ٤ و ١٢ من هذا القانون الى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٣ - تنقل الاختصاصات المخولة لوزير الحرية في المواد ٢ و ٦ و ٢٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الى وزير التموين والتجارة الداخلية ، كما تنقل الاختصاصات المخولة لمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك في المادتين ٢ و ٤ من هذا القانون الى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٤ - لا يجوز منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة أو تعديل شروط الامتياز في مناطق الحدود والسواحل الا بعد موافقة وزارة الحرية (ادارة الحدود والسواحل) ، كما لا يجوز اصدار تراخيص الصيد وصيد الاسفنج في هذه المناطق الا بعد موافقتها .

مادة ٥ - تنقل اختصاصات مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك المينة في البند « رابعا » من المادة ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٦ - تنقل اختصاصات وزارة الحرية (مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك) المينة بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه الى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٧ - تتخذ الاجراءات اللازمة لنقل ميزانية وتيعة الأفراد المدنيين العاملين بإدارة المصايد والأقسام التابعة لها الى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٨ - يستبدل بالمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه النص الآتي :

« تشكل لجنة للثروة المائية بقرار من وزير التموين والتجارة الداخلية ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للاصوات .

وللجنة أن تدعو لحضور جلساتها من ترى الاستعانة بأرائهم ، دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات » .

مادة ٩ - تستبدل بعبارة مدير ادارة المصايد بمصلحة السواحل الواردة في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه العبارة التالية :

« مدير ادارة المصايد بوزارة التموين والتجارة الداخلية » .

مادة ١٠ - تستبدل بعبارة مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك الواردة في قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٧٦ مكرر لسنة ١٩٦٤ ، عبارة « وزارة التموين والتجارة الداخلية » .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بمراسم الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٦٩

في شأن تفويض وزير الحرية في بعض الاختصاصات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض والاختصاصات ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قوانين القوات المسلحة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٦٩

بتعيين وكيل لوزارة الشؤون الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / أمين عامر عمارة وكيلًا لوزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

مدررياسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٩) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٦٩

بتعيينات بوزارة الري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين كل من السيدين المهندسين مفتشى عموم الري الآتى اسمها بعد في الوظيفة الميئة قرين اسم كل منهما :

فريد نقولا ميخائيل ، وكيلًا للجهاز المصرى القنى لمياه النيل بدرجة وكيل وزارة بميزانية الجهاز المصرى القنى لمياه النيل .

قرر :

مادة ١ - يعهد الى وزير الحرية بتحديد واجبات وصلاحيات كبار المسئولين في وزارة الحرية حسب مسميات الوظائف فيها وطبقا للمستويات التى يحددها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ؛

مدررياسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٩) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٩

بتعيين وكيل لوزارة الشؤون الاجتماعية بمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة الاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / أحمد شكرى عبد الحميد شكرى وكيلًا لوزارة الشؤون الاجتماعية لمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة الاسكندرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

مدررياسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٩) .

جمال عبد الناصر